

المصارف تجرّ إيرلندا إلى 50 مليار يورو من الديون

تجارة العقارات والتسليفات وجشع المصارف كانت وراء إفلاس شعب بأكملهم. يقول أحد الخبراء «عندك مشكلة كبيرة إن كنت مديناً بمئة ألف يورو، وتنتقل المشكلة إلى مصرفك إذا بلغ دينك مليوناً، وتصبح مشكلة إيرلندا إذا بات الدين ملياراً». والواقع أن إيرلندا مدينة بـ«خمسين مليار يورو». شعبها منهك القوى «وكل عشر

دقائق يفقد إيرلندي عمله»، بحيث بات واحد من كل سبع إيرلنديين يعيش واقع فقر مدقع. هذا هو واقع الحال لما كان يُعرف سابقاً بـ«النمر الأخضر». نمر سقط، فيما واقعه الاجتماعي بات على أبواب موجات من التقشف تنتظر التوافق السياسي. وضع إيرلندا ينذر بما هو أسوأ من اليونان

70 الف عائلة باتت عاجزة عن دفع مترتبات الضمان الاجتماعي، وخرجت من نظام الحماية الصحية

انفجار فقاعة العقارات افرز 300 الف منزل مرهون ومعرض للبيع بأبخس الأثمان

سقوط «النمر الأخضر»



الأزمة انعكست على القدرة الشرائية للإيرلنديين (كانال ماغنوتون - رويترز)

آخر. وتقول ليز، وهي مدرسة، «كنت أعيش وأصرف مرتين قيمة مدخولي الشهري». وتضيف «كنت أنقل أولادي إلى المدرسة بسيارة رباعية الدفع جديدة». تتنهد وتتابع «كان يكفي أن أسحب بطاقة مصرفي لأحصل على ما أريد».

حال ليزا تشابه 99 في المئة من الحالات في إيرلندا، حيث شجعت المصارف زبائنهم على الاقتراض بفوائد مرتفعة، نسبة إلى أسعار فوائد السوق، وحولتها هذه الديون إلى «أوراق عفتة» رمتها في البورصات العالمية وقطفت ثمنها مسبقاً، تماماً كما حصل في الولايات المتحدة. وقاد انهيار النمو، وخصوصاً انفجار فقاعة العقارات في إيرلندا، إلى انهيار شامل.

إلا أنه، كما يقول بريان وهو موظف في شركة تجارية، «لم تحاسب المصارف» النتيجة كانت تراكم خسائر بقيمة 50 مليار يورو، يضع عدد كبير من المراقبين اللوم فيها على مصرف «أنغلو إيريش بنك»، الذي بلغت «قيمة أوراقه العفتة» غير القابلة للتصريف 30 مليار يورو.

ويتساءل البعض أين الحكومة؟ الحكومة تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إلا أن وزير المال بريان لينيهان لا يتردد في طمأنة مواطنيه إلى أن «المدارس العامة والمستشفيات لن تقفل». إلا أنه يضيف، ولكن علينا «إعادة النظر في مجمل نظام خدماتنا العامة»، أي بنحو أو بأخر التوجه نحو نهج الخصخصة التي استطاعت إيرلندا أن تنجو منها إبان حقبة النمو.

وقبل أيام «جلست الحكومة مع المعارضة» للتباحث في وسائل ناجعة لإقرار «سياسة تقشف غير مؤلمة» لخفض العجز في الميزانية العامة من 32 في المئة إلى 3 في المئة بالنسبة إلى الناتج القومي، علماً بأن هذا العجز هو نتيجة «مساعداً مكثفة لإنقاذ النظام المصرفي الذي كان سبب الكارثة». إلا أن الأهم من الالتفات إلى مسبب الكارثة، هو أن على المسؤولين الإيرلنديين إبراز جبهة داخلية متماسكة تعيد الثقة إلى الأسواق المالية وتبرز القدرة على تنفيذ سياسة التقشف من دون خضات سياسية، ما يعيد فتح أبواب أسواق الرساميل أمام الحكومة. إلا أن إيامون غيلمور، زعيم حزب «العمل» المعارض، قال إن من غير الممكن التوافق على خطة التقشف لأربع سنوات التي وضعتها الحكومة المحافظة، وطالب بحكومة وحدة وطنية تعمل لأربع سنوات، وهو ما يمكن أن يحصل في الانتخابات المقبلة إذا خسر اليمين الحاكم أكثريته.

في هذا الوقت، قال وزير المالية الإيرلندي إنه لا يزال يعارض فكرة قبول حاملي السندات لخسائر تقترب من 50 مليار يورو من خلال خطة إنقاذ المصارف التي تم إعلانها قبل أسبوعين. إلا أنه في الوقت نفسه، أعرب عن تأييده لإجراء «محادثة ودية» مع كبار حاملي السندات إذا قبل بنك «أنغلو» ومؤسسة «أيرش نيشن ويد بيلدنغ» ذلك.

خُصمت 10 في المئة من المساعدات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود



الإجراءات التقشفية للحكومة خفضت مداخيل المواطنين بنسبة 15 في المئة

مهندس المضاربات

هل باتت علامات «موديز أو فيتش» التي تقوّم ملاءمة الدول غير ذات قيمة؟ فقد خسرت إسبانيا علامة AAA بسبب إعلانها عجزاً بلغ 9.1 في المئة في عام 2010. ورافق ذلك إعلان البرتغال عجزاً بلغ 7.3 في المئة، وأنزل تقويم إيرلندا مرتين بعد إعلان عجز يتجاوز 32 في المئة، دون أن يسبب ذلك أي أزمة. واستمرت أبواب سوق الاقتراض مفتوحة لإيرلندا وإسبانيا والبرتغال، واستمر اليورو بالارتفاع بالنسبة إلى الدولار، ليعود ويحتل مركزه التاريخي 1.4 دولار لليورو. التفسيرات كثيرة، أهمها أن منطقة اليورو باتت تملك وسيلة فعالة لمحاربة المضاربات على عملتها، وهي صندوق الاستقرار المالي (EFSF) الذي يستطيع الاقتراض في الأسواق العالمية

بـ440 مليار يورو، يضاف إليها 60 مليار يورو وضعتها المفوضية الأوروبية في تصرفه و220 ملياراً تعهد صندوق النقد الدولي بتقديمها في حال الضرورة. وقد شبّه البعض هذه الوسائل بـ«المسدس الموضوع على الطاولة» لردع المضاربيين.

بسام الطيارة

كان يا ما كان زمن أطلق فيه اسم «النمر الأخضر» على إيرلندا، بسبب نمو اقتصادي كان ينافس نمو النمر الآسيوية. هذا الزمان ذهب وولى، وباتت إيرلندا تعيش واقع أزمة اقتصادية منذ سنتين، تعيث فيها عطالة وإفلاساً. الأرقام باتت من دون معنى في بلاد غاصت كل أرقامها وتراجعت تراجعاً لم يسبق له مثيل، إلا في ثلاثينيات القرن الماضي، وسبب هجرة نسبة كبيرة من سكانها إلى الولايات المتحدة ليؤلفوا أكبر جالياتها.

بصادف هذا الشهر ذكرى مرور سنتين على «إفلاس» غير معلن للدولة. قبل هذا التاريخ، كانت معدلات النمو تقارب 13.8 في المئة، فيما سوق العقارات شهد ارتفاعاً بنسبة 330 في المئة في أقل من عقد. المصارف وجشع المضاربيين وغياب أي رقابة أسهمت مباشرة في دفع سوق العقارات نحو الهاوية. كل إيرلندي له هدف واحد في الحياة «تملك منزل»، وقد لعب الوسطاء على هذا الوتر الحساس، فقدموا تسهيلات تجاوزت في بعض الأحيان قدرة المستثمرين على السداد في خمسين سنة أو أكثر. النتيجة عندما انفجرت فقاعة العقارات: 300 ألف منزل مرهون ومعرض للبيع بأبخس الأثمان، ومدن أشباح فيها أحياء كاملة مهجورة تبحث المصارف عن يقبل بشرائها.

العطالة، في سنة واحدة، تضاعفت نسبتها ثلاث مرات، بعدما توقفت ورشات البناء وشلت حركة المصانع الصغيرة التي كانت تمثل عصب اقتصاد الجزيرة. وبعدها كانت نسبة العطالة أقل من 4 في المئة قبل عشرة أعوام، باتت اليوم بحدود 14 في المئة، وانخفض ما يحصل عليه العاطل من العمل إلى 196 يورو شهرياً، أي أقل من 20 في المئة من الحد الأدنى للأجور، وبالتالي تراجع الاستهلاك بنسبة 7 في المئة، ولم يكن أمام الحكومة سوى إعلان دخول البلاد في حالة ركود مماثلة لما حصل في إسبانيا، الجزيرة الشقيقة.

الانعكاسات على الصعيد الاجتماعي باتت رهيبية، وتطال نسبة كبيرة من المواطنين. الإجراءات التقشفية للحكومة خفضت مداخيل المواطنين بنسبة 15 في المئة، وخُصمت 10 في المئة من المساعدات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، وأصاب الفقر ما يزيد على 583 ألف عائلة. وقد أظهرت التقارير أن 70 ألف عائلة باتت عاجزة عن دفع مترتبات الضمان الاجتماعي، وخرجت بالتالي من نظام الحماية الصحية، ما يمكن أن يقود إلى حالات مرضية خطيرة.

يعرف الجميع أن اللهاث وراء القروض الميسرة، التي كانت تروّج لها المصارف، أسهم مباشرة في الانهيار المالي للمصارف، وجرّ في سياقه انهياراً ماليّاً للدولة. ويتحدث البعض كيف كانت القروض تفتح أبواب «جنة الاستهلاك»، بحيث ارتفع مبيع السيارات الفاخرة والرباعية الدفع بنحو لم يشهده بلد